تعقد لأول مرة في قطر وتبدأ 4 ديسمبر

جامعة قطر و«مكنير» يطلقان دورة تدريبية في التحكيم الدولي التجاري

أيمن صقر

وقعت جامعة قطر ومكتب مكنير شامبرز McNair Chambers مذكرة تفاهم لإطلاق أول دورة تدريبية في التحكيم الدولي التجاري.. وقع الاتفاقية عن جامعة قطر د. شيخة عبدالله المسند رئيس جامعة قطر وعن مكتب مكنير شامبرز مديره الأستاذ خوار قرشي

وستكون هذه الدورة السنوية مفتوحة لطلاب وطالبات القانون وأعضاء هيئة التدريس بجامعة قطر والمحامين وممارسي القانون في دولة قطر، حيث تسعى الجامعة إلى تخريج طلبة من تخصصات مختلفة مؤهلين بأفضل المهارات والمعارف وقادرين على المنافسة على أعلى المستويات في سوق عمل محلية تزداد عولمة. وقالت د. شيخة في كلمة لها عقب توقيع الاتفاقية إن الجامعة ترحب بهذه الاتفاقية العلمية، حيث يعد التحكيم آلية أساسية لحل النزاعات التجارية الدولية.

وأضافت أن الدورة التدريبية ستركز على تدريس قوانين وممارسات التحكيم الدولي التجاري المتعلقة بالدول الأطراف والمحامين والأطراف التجارية المختلفة في قطر ومنطقة الخليج بشكل عام.

وقال د. حسان عكور عميد كلية القانون إنه يسرّنا أن تكون مكنير المعروفة عالميا بخبرتها في مجالي التحكيم التجاري والتحكيم الدولي قد شاركتنا العمل على وضع هذا المقرّر التعليميّ، فالتحكيم الدولي هو الوسيلة المفضلة لحلّ النزاعات في ميدان الأعمال والتجارة الدوليّة.

وأضاف أن جامعة قطر تلزم بتوفير الأفضل في مجال المعلومات والمعرفة لمجتمع الأعمال والقانون في قطر ودول مجلس التعاون الخليجيّ، لتمكينها من التفاعل بأكبر قدر ممكن في سوق الأعمال التجاريّة العالميّة الديناميكيّة والمليئة بالتحديات، وأوضح ان كلية القانون في جامعة قطر قامت بالتعاون مع مكتب مكنير بالتشاور بوضع مادّة التدريس بعناية لمعالجة احتياجات المحامين والمستشارين في القطاعين العام والخاص وسوف يكتسبون فهما عمليّا للتحكيم - مراحله ومميزاته، بالإضافة إلى عيوبه.

وقال الأستاذ خوار قرشي إنه يسرّ مكتب مكنير أن يتابع عمله مع جامعة قطر، حيث يُشارك مجتمع الأعمال في قطر في عدد كبير ومتزايد من المعاملات التجاريّة المعقدّة، وبالإضافة إلى تقديمنا المشورة والتوضيحات بصفتنا محامين، نحن ملتزمون بتوفير كلّ فرصة للمجتمع المحلي لاكتساب المعرفة والفهم للممارسات الدوليّة.

وستبدأ الدورة صباح السبت الموافق 4 ديسمبر 2010 من الساعة العاشرة صباحا وحتى الساعة الواحدة ظهرا وسيتم توزيع شهادات صادرة من كلية القانون ومكتب مكنير للمحاماة وستكون رسوم الدورة 15 ألف ريال قطري، وستمكن الدورة الطلاب من التعرف على المبادئ الأساسية للتحكيم التجاري الدولي وكذلك المعاهد ذات الصلة المهتمة بتدريس التحكيم التجاري، كما سيتمكن الطلاب من التعرف على قضايا التحكيم الدولي والاتجاهات المختلفة في هذا المضمار مما يمكنهم من ربط النظرية بالممارسات العملية، وستقوم نخبة من الخبراء المختصين في التحكيم الدولي من مكنير بالتدريس في الدورة لتعليم الطلاب المشاركين كيفية ممارسة التحكيم التجاري الدولي في الشرق الأوسط وشتى أنحاء العالم، كما سيشارك الطلاب في مرافعات التحكيم الصورية التي ستقام في الأسبوع السادس، كما سيتم تدريبهم على كيفية إعداد صياغة مسودة التحكيم التجاري الدولي، بالإضافة للمهارات الأخرى في مجال التحكيم الدولي.

يذكر ان كلية القانون أنشئت بجامعة قطر في العام الدراسي 2004 /2005 تنفيذاً للسياسات التطويرية التي تبنتها الجامعة، التي كان منها فصل قسم القانون عن كلية الشريعة والدراسات الإسلامية واستحداث كلية مستقلة سميت بكلية القانون نظراً لأن الدراسات القانونية تتطلب اهتماماً إدارياً وأكاديمياً أكبر وأفضل، تقدم الكلية برنامج البكالوريوس في القانون، الذي يعد مزيجاً فريداً من المعرفة والإدراك القانوني من جانب، والممارسة واكتساب المهارات التطبيقية من جانب آخر، ويتميز البرنامج باشتماله على العديد من المقررات الحديثة والعالمية، التي تغطي مجالات التحكيم والاستثمار الأجنبي وتشريعات النقل والعمل وتشريعات البيئة والقانون الجنائي الدولي وقانون التجارة الدولية، علاوة على المقررات الأساسية التي تهدف إلى إكساب الطالب الملكة القانونية. كما يتميز بكالوريوس القانون بأن العديد من مقرراته تدرس باللغة الإنجليزية بنسبة تصل إلى 45 % مما يحقق متطلبات سوق العمل ويفتح المجال أمام الخريجين لمزاولة مختلف الأعمال القانونية محلياً وعالمياً.

ويهدف البرنامج إلى تزويد المجتمع وأجهزة الدولة بخريجين قانونين قادرين على احترام القانون والحقوق على أنواعها، ويتمتعون بالمهارات القانونية التي تخولهم لرفع الوعي والثقافة القانونية لدى فئات المجتمع المختلفة ومؤهلين لإتمام الأعمال القانونية من كتابة المذكرات القانونية وصحف الدعاوى والمرافعة أمام الجهات المتعددة في الدولة والتفاوض والتحليل بمنهجية سليمة، يقوم بالتدريس في الكلية نخبة من أساتذة القانون الأكفاء، إضافةً إلى الاستعانة بمجموعة من الخبراء القانونيين في قطاعات العمل المختلفة كالقضاة والمستشارين والمحامين، كما تؤمن الكلية للطلبة ممارسة فعاليات المحكمة الصورية ومهارات الترافع، الأمر الذي يساهم في تنمية قدرات الطلبة على العمل الجماعي والتحليل والتفكير السليم، ويهيئ مناخاً مناسباً لتنمية الجوانب التطبيقية وخلق الإبداع والتفوق لدى الطلبة.

د. عكور يلقى كلمة خلال حفل التوقيع

عقب توقيع الاتفاقية